

Distr.: General
7 August 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع

من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

الدورة السادسة

جنيف، ٢ و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٨

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار
وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن
دورته السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٨



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-12989(A)



* 1 8 1 2 9 8 9 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	
٣	موجز الرئيس	أولاً -
٣	الجلسة العامة الافتتاحية	ألف -
٣	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	باء -
١٢	المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٢	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٢	إقرار جدول الأعمال	باء -
١٢	نتائج الدورة	جيم -
١٢	تقرير الاجتماع	دال -
١٣	الحضور	المرفق

مقدمة

عُقدت الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٨.

أولاً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

١- سلطت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في بيانها الافتتاحي، الضوء على ثلاث مسائل. أولاً، أن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات ينبغي أن يبين الأهمية التي يمكن أن تكتسبها سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى الأهداف العادية، كالنمو الاقتصادي. وثانياً، أن الفهم الراهن للابتكار ينبغي أن يُعاد التفكير فيه من أجل تناول الأهداف الاجتماعية بشكل أفضل. وثالثاً، أن الحاجة إلى تحسين فهم الابتكار استلزم توسيع نطاق الجهات صاحبة المصلحة، بما يشمل مجتمعات المواطنين، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع ككل. وللمضي قدماً في جدول أعمال محسّن من هذا القبيل، ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة العمل بروح من الشراكة والعمل الجماعي.

٢- في سياق تقديم مذكرة الأمانة المعنونة "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" (TD/B/C.II/MEM.4/17)، شدد مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات على أن استراتيجيات ونظم الابتكار الوطنية مطلوبة لوضع إجراءات السياسة العامة. وقال إن العمل مع أطراف فاعلة جديدة ضروري لتحديد التحديات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يؤثر على استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى التنمية حيث يُحدث تغييراً في الأساليب المنهجية. وفيما يتعلق باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يجريها الأونكتاد، قال إن الحاجة تقتضي إذاً توسيع مجال السياسات والتشارك مع الجهات الجديدة صاحبة المصلحة المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبار ذلك مجالاً من مجالات السياسات التي تحركها التحديات مدرجاً في أهداف التنمية المستدامة.

باء - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- الاتجاهات الجديدة لسياسة ومنهجية العلم والتكنولوجيا والابتكار: إعادة التفكير في سياسة

العلم والتكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٣- في الجلسة غير الرسمية الأولى، أكد المحاور الأول المستوى العالي للتوافق بين خطة عام ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية للجمهورية الدومينيكية. وأشار إلى أن التكنولوجيا هي حجر الأساس للسياسة الرامية إلى تغيير نموذج الإنتاج الاقتصادي، واستشهد بعدد من الأرقام التي تدعم هذا الرأي. بيد أنه أشار إلى استمرار القلق بشأن المستويات العالية نسبياً للفقر

والبطالة، إضافةً إلى المستويات الكبيرة لاستحداث وظائف غير رسمية. وقال إن هذا الوضع أدى إلى إعادة التفكير في سياسة التنمية. ويكمن الخطر الرئيسي في عدم القدرة على التنبؤ، وهو ما يمكن تحقيقه بتحسين فهم العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشار إلى أن الجمهورية الدومينيكية تعمل، في سياق السعي إلى تحسين هذا الفهم، على تعزيز قدرتها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجالي التعليم والصناعة، ووضعت استراتيجية إيمائية، وأنشأت صندوقاً للابتكار يجمع بين الجامعات والصناعات. وأخيراً، تعكف الجمهورية الدومينيكية على إقامة علاقات تعاون واسعة مع كيانات مثل الأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ووكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية، وعلى تنفيذ مشاريع تجريبية تركز على التدريب في مجال سياسات الابتكار من أجل تكرار النماذج القائمة وتكييفها.

٤- وأبرز المحاور الثاني أن حكومة عُمان، في سياق ملاحظة أن المسار الراهن وحافز النمو لا يتسمان بالاستدامة وأن إعادة التوجه نحو التنمية المدفوعة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار باتت ضرورية، وضعت استراتيجية وطنية للابتكار. وعقب استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي أجراه الأونكتاد، وضعت عُمان رؤية وطنية قائمة على الابتكار، وشكّلت فريقاً، وخصصت موارد لمجلس البحوث بهدف وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار، وقررت الأخذ بمجموعة من القواعد والأهداف المقترنة بمؤشرات أداء رئيسية محددة للإنجازات، وحددت أطراً زمنية لذلك. ونفذت عُمان أيضاً مبادرات أخرى من أجل تحسين الدعم المقدم للبحوث والمنشآت الصاعدة والشركات والمشاريع المبتكرة، مثل مراكز نقل التكنولوجيا ومراكز رعاية الأعمال التجارية ومراكز الابتكارات الصناعية.

٥- وناقش المحاور الثالث عدة مبادرات حالية، مثل المنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وفريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وقال إن هذه المبادرات أُطلقت جزئياً نتيجة لخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التي تنطوي على تحديات وفرص لا يُستهان بها. وأشار إلى أن العمل المتعلق بالسياسات له طبقات عديدة، منها النظر في دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في إطار أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، وأن هذا العمل يطرح أسئلة بشأن كيفية تأثير خطة عام ٢٠٣٠ على التفكير والممارسة المتعلقين بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشار إلى أن أحد بواعث القلق الرئيسية هو معرفة ما إذا كانت المؤشرات توفر التعقيبات والبيانات اللازمة لرسم السياسات القائمة على الأدلة بهدف توفير التعديلات الضرورية لخطة عام ٢٠٣٠. وقال إن أحد بواعث القلق الأخرى يكمن في بناء القدرات، وإن الجهود الراهنة في مجال التعاون فيما بين الوكالات في إطار فريق العمل المشترك بين الوكالات حققت نتائج أولية جيدة، وإن كانت هناك بواعث قلق بشأن استدامة هذه المبادرات.

٦- وسلط المحاور الرابع الضوء على التحدي الذي يكتنف توجيه جهود الابتكار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى أن الابتكار غير المتعلق بهذه الأهداف يحرز تقدماً أيضاً ولن يتعرض بالضرورة للإقصاء من السوق لصالح التكنولوجيا المناصرة لأهداف التنمية المستدامة. وأكد أن فكرة أن التعليم سيدفع الابتكار نحو الاستدامة أو نحو دعم العمل التجاري لا ينبغي أن يُسلّم بها. ولذلك تمس الحاجة إلى نهج سياسي أكثر تركيزاً على أهداف التنمية المستدامة. وأشار

إلى الحاجة أيضاً إلى وجود هامش للتجربة والتعلم في مجال السياسات من أجل اكتساب الخبرات التي يمكن تطويرها. وقال إن هذه الجهود ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة، التي تشمل التنسيق والتعاون بين العديد من أصحاب المصلحة. وأضاف أن توسيع نطاق استعراضات السياسة العامة بما يتجاوز التنمية من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ليس مهمة بسيطة، إذ إن للعديد من أصحاب المصلحة مصالح ضيقة ومن الصعب في كثير من الأحيان اتخاذ إجراء سياسي بشأن مسائل نظامية مثل التنمية المستدامة. ولذلك يُرحب بتحسين التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة، وإن كان ذلك قد يؤدي إلى تحديات أخرى تتعلق بالتمويل واختصاصات المؤسسات.

٧- وأشار المحاور الخامس إلى أن الأساس المنطقي للسياسة العامة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار تحوّل من التعامل مع إخفاق الأسواق إلى دعم الشركات وأصحاب المشاريع والتصدي لإخفاقات السوق. وقال إن المناقشات ركزت في الآونة الأخيرة على مشكلة تحديد الاتجاه، أو الضعف في المنظور الاستراتيجي المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وبخاصة عند الحاجة إلى القيام باستجابات محددة الهدف لبعض التحديات، مثل التحديات التي يثيرها تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. ولمواجهة هذا الضعف، وُضع إطار جديد يركز على التحولات الاجتماعية التقنية، وهو إطار ينبغي أن يُشجع فيه تجريب السياسات. وأشار إلى أن تقديم المشورة التقنية وإنشاء منصات إلكترونية لتبادل المعارف عاملان أساسيان في تقدم العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشار في الختام إلى أن البلدان النامية، والبلدان المتقدمة أيضاً، أطراف فاعلة رئيسية في إقامة مسارات تكنولوجية مستدامة جديدة.

٨- وفي سياق المناقشة التالية، تناول أحد الخبراء مسألة الحصول على بيانات صحيحة تعبر عن الأداء الابتكاري الفعلي، وبخاصة أفضل الممارسات في جمع البيانات وتصنيفها. وأشار خبير آخر إلى الصعوبات التي تكتنف المضي نحو التنفيذ، بالنظر إلى أن الوزارات قد تكون لها أهدافها وغاياتها الذاتية. وبالإضافة إلى ذلك، تناول أحد الخبراء مسألة أهمية الممارسات الدولية في جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالابتكار في البلدان النامية، وأشار إلى أن أساليب التعاون بين الوكالات في مجال استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بحاجة إلى مزيد من التحسن.

٩- وأكد خبير آخر أهمية السياسة المتعلقة بالهجرة والمغتربين بوصفها آلية فعالة في التمكين من نقل المعارف وتحديث التكنولوجيا. وأشار خبير آخر إلى أن البيئة الوطنية للابتكار تركز على التنمية الصناعية، وأنه نظراً إلى أن الخبرات الوطنية تشمل التصدي للمشاكل الشائعة المتعلقة بالاتصالات والروابط بين أصحاب المصلحة والوكالات، فمن الممكن النظر في نوع الدعم المنهجي الذي يمكن أن يقدمه الأونكتاد.

١٠- وجرى التركيز في النقاش على أن رؤية خطة عام ٢٠٣٠ وضّحت الإطار السياسي للخطة، وأن هذه الرؤية مفيدة في النهوض بخطة الابتكار. وفيما يتعلق بدور المؤشرات في تأمين التمويل المقدم لبرامج الابتكار العامة، أشار أحد المحاورين إلى أنه قد توجد أحياناً مفاضلة بين عمق البيانات واتساعها. وقال إن الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بالغ الأهمية في وضع استراتيجيات للابتكار، حيث يعزز الشعور بالانتماء والرؤية المشتركة. وفي الختام، أشار محاور آخر إلى أن استعراضات السياسة العامة أتاحت فرصاً للتعلم في مجال السياسات، وأن الدروس المستفادة عادةً ما تُسجل من المنظور النوعي إذ إن تنوع النهج يجعل المقارنات صعبة على مستوى تحليل البيانات.

٢- العمل المستدام من أجل التنمية المستدامة: الصناعات والمشاريع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١١- في الجلسة غير الرسمية الثانية، تناول المحاور الأول الجهود السياسية الرامية إلى تحسين الأوضاع لتحقيق التنمية المدفوعة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في إثيوبيا. وأشار إلى اتباع مسارات عمل متنوعة، منها دعم المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك عن طريق خدمات الائتمان والتسهيلات التسويقية، إضافةً إلى مراكز رعاية الأعمال التجارية والتيسير على أصحاب المشاريع من النساء والشباب. وقال المحاور إن التوجه الاستراتيجي لخطة النمو والتحول الثانية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ تركز على نقل التكنولوجيا وتعزيز نظام الابتكار الوطني. وأضاف أن إثيوبيا اعتمدت في عام ٢٠١٢ سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار وخطة تنفيذية. وأشار إلى أن هذه السياسة هي الآن قيد المراجعة بالشراكة مع الأونكتاد.

١٢- وشدد المحاور الثاني على أن التكنولوجيا والمعارف والتمويل متاحة لمواجهة التحدي المتعلق بالطاقة المستدامة. وأشار إلى وجود فوائد متعددة للاستثمار في الطاقة البديلة المتجددة وفي تجاوز حدود النمو الاقتصادي وحده إلى تناول مسائل تتعلق بحقوق الإنسان والرفاه والتطلعات. وقال إن الابتكار يمكن أن يوجد في الاستراتيجيات ونماذج الأعمال التجارية. ولا غنى عن التجربة، وهو ما يتجلى، مثلاً، في الجهود التي تبذلها حالياً إثيوبيا وتشمل بناء محطات صغيرة لتوليد الطاقة من الشمس والرياح لغرض توفير الطاقة لعشر جامعات. وتنفذ مشاريع مماثلة في بوروندي ورواندا. ولم يعد العامل الرئيسي لتحفيز الابتكار هو تكلفة التكنولوجيا ونشرها، وإنما القيادة.

١٣- وأشار المحاور الثالث إلى مشكلة رئيسية هي النظر إلى الطاقة المتجددة والأهداف المتعلقة بالمناخ على أنها تشكل عبئاً لا فرصة للاستثمار والنمو. وقال إن إحدى العقبات الكبيرة هي ضعف الاتصالات الأفقية، الأمر الذي لا يخدم مبادرات تنظيم المشاريع. وتثير مسألة المساواة بين الجنسين قلقاً، ذلك أن المرأة، حتى عندما تُمثَل تمثيلاً مناسباً بين موظفي الشركات والمنظمات وترتقي في الهياكل المؤسسية، يقل تمثيلها بصورة متزايدة في الوظائف القيادية. وفيما يتعلق بالعمل في القطاع الزراعي، من الممكن أن تساعد مراجعات حسابات الطاقة المجانية لصاحبات المشاريع في التوعية بالمكاسب المحتملة لمصادر الطاقة المتجددة. وفي الختام، أشار المحاور إلى أن التمويل يمثل مشكلة مستديمة، حيث يتسبب الوسطاء في رفع معدلات الفائدة على الأموال الموجهة لأغراض التنمية. وأشار إلى وجود هامش للعديد من الأنشطة، مثل الإرشاد والمنح الدراسية والدعم المقدم من أجل التحوّل نحو الطاقة النظيفة.

١٤- وقدم المحاور الرابع مثلاً لمسار للابتكار وتنظيم المشاريع، وأكد أن من الصعب الحصول على التمويل من المصادر التقليدية رغم عدم نقص القدرات البشرية. وقال إن توافر أصحاب المصلحة المتنوعين والخبرة المتنوعة مسألة رئيسية، وإنه ينبغي التماس الشراكات على نطاق واسع حتى يتسنى الوصول إلى الكفاءات التقنية والتشغيلية. وفي الوضع الأمثل، أمكن توفير التمويل الأولي عن طريق منحة بدعم من الموظفين الحاليين والسابقين. ومن منظور السياسة العامة، تشمل الحلول إشراك الشركات في أثناء عملية وضع السياسات بدلاً من الانعزال لوضع السياسات في الهيئات العامة.

١٥- وسلطت أمانة الأونكتاد الضوء على التحليل السياسي الراهن الذي يركز على تنظيم المشاريع في أقل البلدان نمواً. وأشارت إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ تنطوي على عمليات تحويلية واسعة النطاق، وأن من الممكن أن تتحقق هذه العمليات بالمشاركة الفعالة للشركات ومنظمي المشاريع. ولذلك أصبحت بيئة تنظيم المشاريع أحد الاعتبارات السياسية الأساسية. وأشارت الأمانة إلى أن جزءاً كبيراً من منظمي المشاريع في أقل البلدان نمواً يعملون بحكم الضرورة، ولذلك تتوافر لديهم قدرة محدودة على الابتكار. وعندما تنجح الشركات ومنظمو المشاريع في النمو والبقاء، يكون من الممكن نقل التكنولوجيا ونقل المعارف الضمنية. وأشارت الأمانة إلى أن السياسة العامة ينبغي أن تدعم تنظيم المشاريع ونقل التكنولوجيا عن طريق سياسة صناعية فعالة، فضلاً عن دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦- وفي المناقشة التالية، أشار خبيران إلى أن الإدارة الجيدة عامل رئيسي في التمكين من الابتكار. ومع ذلك، ينبغي أن يتحلى جميع أصحاب المصلحة بروح الابتكار، بمن فيهم الحكومات وهيئات العامة. وقدم أحد الخبراء مثالاً للجهود المبذولة في جورجيا، حيث استُخدمت تقنية سلسلة السجلات المغلقة واستُخدم الذكاء الاصطناعي وبرامج روبوت الدردشة في نظم المعلومات الجامعية، ويجري العمل على توفير الخدمات الإلكترونية للمواطنين.

١٧- وأشار خبير آخر إلى أنه رغم الحاجة إلى مستوى معين من الاستثمار في البحث والتطوير، فإن التحديات تكمن في وجود الإدارة الحازمة وتغيير أنماط التفكير. وقال إن جزءاً كبيراً من الإنفاق على البحث والتطوير يتركز في القطاع العام ولا يرتبط في كثير من الأحيان بالشركات والصناعات. وأشار خبير آخر إلى أن تكاليف التدريب والبحث والتطوير يمكن استيعابها عن طريق الشراكات التي تتيح للمستثمرين بيئة آمنة. ولاحظ خبراء آخرون أن من الممكن تحقيق العديد من علاقات التآزر عن طريق نماذج متنوعة من الشراكة والتعاون بين أصحاب المصلحة، وأن التعاون مطلوب في القطاع الخاص، وأن من الممكن أن يتعاون أصحاب المشاريع مع الشركات بدلاً من الاعتماد حصراً على السياسة العامة.

١٨- وفيما يتعلق بالطاقة، يتناول الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر مسألة الحصول على الطاقة وتكلفتها الميسورة واستدامتها، وإن كانت الطاقة هي أيضاً عامل مساعد لتحقيق أهداف أخرى من هذه الأهداف ومساعد للأسر المعيشية والصناعات، وكذلك فيما يتعلق بالتعليم. وأشارت الأمانة إلى أن نقص الكهرباء يحد من النتائج التعليمية في أقل البلدان نمواً وأن القطاع الصحي واجه صعوبات مماثلة. وفي هذا الصدد، أكد أحد الخبراء أنه بينما تتسم أهداف التنمية المستدامة بالعالمية، ينبغي أن تكون السياسات على المستوى الوطني لكي يمكن تنفيذها. فمثلاً، وضعت جامايكا أهدافاً وطنية محددة تتعلق بالطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة. ومن شأن تحرير إنتاج الطاقة أن يمكّن صغار المنتجين من بيع الطاقة للشبكة العامة. ولاحظ خبير آخر أن الحصول على الطاقة يمكّن الاقتصاد الريفي ويحد من الهجرة إلى المراكز الحضرية، ولاحظ مجدداً أن تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ يتوقف على الحصول على الطاقة. وتناول خبير آخر مسألة الدعم المتاح لتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتيسيرات وأنواع الاستثمار ونقل التكنولوجيا التي أمكن تحقيقها.

١٩- وأكد المحاورون أن مصدر توليد الطاقة هو أحد بواعث القلق الرئيسية، إذ إن لأساليب معينة تأثيرات كبيرة على الصحة، إضافةً إلى آثار ناتجة عن التكلفة تعوق مساعي التخفيف من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقدماً، حيث تستثمر بلدان نامية، مثل تركيا والصين، في نقل التكنولوجيا والمعارف إلى بلدان نامية أخرى وإلى أقل البلدان نمواً؛ وتتنوع الطرائق، وهي تشمل الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص. وفي الختام، أشار المحاورون إلى أن مشاركة المواطنين هي إسهام رئيسي في إضفاء الطابع الديمقراطي على إنتاج الطاقة عن طريق توليد الطاقة على نطاق محدود من الشمس والرياح.

٣- الابتكار الاجتماعي وتنظيم المشاريع من حيث العلاقة بخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

٢٠- في الجلسة غير الرسمية الثالثة، أكد المحاور الأول أن الابتكار الاجتماعي يدور حول مفاهيم الهدف والاحتياجات غير الملباة والتأثير. وقال إن الابتكار الاجتماعي يركز على الأهداف والآثار المجتمعية ومنسجم انسجاماً كبيراً مع خطة عام ٢٠٣٠. وأشار إلى أن الروابط، وتدفعات المعارف، والتغيرات في نمط التفكير، والقدرات القيادية هي مكونات مهمة. ويتعلق التحدي الرئيسي الذي يواجهه أصحاب المشاريع المجتمعية بكيفية النهوض بهذه المشاريع دون أن يترتب على ذلك انحراف عن المهمة. وأشار إلى أن منظمي المشاريع المجتمعية أكثر عزوفاً عن المخاطرة. وتشمل المسارات المقبلة تبني الشركات الضخمة للابتكار الاجتماعي في الأنشطة التجارية الراهنة واتخاذ نهج تحقيق النجاح مع نفع الآخرين.

٢١- وعرض المحاور الثاني بالتفصيل الدعم المقدم إلى شبكة Impact hub، وهي منصة لمساعدة المجتمعات الناشئة تهدف إلى اتخاذ نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة لتطوير الابتكار الاجتماعي ودعم منظمي المشاريع المجتمعية. ويوجد في الوقت الراهن أكثر من ١٠٠ فرع لهذه الشبكة في العالم تترابط في إطار شبكة واحدة. وقال المحاور إن الدعم يُقدم أيضاً إلى الابتكار المؤسسي الداخلي في الشركات والمنظمات القائمة. وتُستطلع أيضاً أنواع جديدة من التعاون والشراكات، فيما يتعلق بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، حيث تتسم هذه الأهداف بالعالمية ويجري التشارك في الإنجازات على الصعيد العالمي. وقد يشمل دعم السياسات تحسين العمليات التنظيمية والهياكل القانونية والدعم المالي. ومن منظور أكثر استراتيجية، يمكن للحكومات أن تضع خططها الذاتية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. فمثلاً، قد تنطوي الهياكل القانونية المتعلقة بهذه الأهداف على تحديات لمنظمي المشاريع المجتمعية. والحصول على رأس المال صعب أيضاً بالنسبة لمنظمي المشاريع المجتمعية لأن أهدافهم لا تتلاءم مع النماذج المالية المستخدمة من جانب المصارف والمستثمرين. وقد يتطلب الأمر إعادة التفكير في النظام الضريبي للمجتمعات الناشئة التي تركز على مشاريع الابتكار الاجتماعي التي تساعد على التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

٢٢- وأشار المحاور الثالث إلى التحدي المتمثل في تغيير اتجاه معدل النجاح المنخفض للمشاريع الناشئة، وهو المعدل الذي ظل أقل من ٢٠ في المائة. وقال إن الدراسات الاستقصائية للمشاريع الناشئة بينت أن عوامل النجاح تشمل الصفات البشرية اللازمة لتنظيم المشاريع، ومنها الحماس والعمل الجماعي والدعم البيئي. ولكي يتحقق النجاح، ينبغي تحقيق الاتساق في نمط التفكير على مستوى الشركات، واتساق الكفاءات والطموحات مع المهام والواجبات على مستوى الشركات. ولذلك يُعد التعيين الأولي وتحديد المهام في المشاريع الناشئة من الاعتبارات

الرئيسية. وأشار المحاور إلى أنه، على المستوى الكلي، تشكل الشركات الفاشلة، بما في ذلك المشاريع الناشئة، تكلفة لا مبرر لها للمجتمع ومصدراً للتبذير والفرص الضائعة. وأكد المحاور أهمية نمط التفكير عند بدء مشاريع مشتركة وأهمية دور المؤسسات التعليمية في تشكيل أنماط التفكير. وأشار إلى الدور المهم للتعليم وإلى أن تدريب المدرسين يشكل عنصراً حاسماً للبيئة المواتية لتنظيم المشاريع.

٢٣- وفي المناقشة التالية، تناول أحد الخبراء دور المجتمع المدني في الربط بين الابتكار الاجتماعي والقطاع الخاص، وبخاصة في شركات الربط الشبكي وشركات الابتكار الاجتماعي. وتناول خبير آخر الأدوات التي تمكن شركات الابتكار الاجتماعي من الوصول إلى الأسواق الدولية. وركزت المناقشة التالية على إمكانية تهيئة ثقافة الابتكار. وأشار محاوران إلى أن بناء الثقة عامل أساسي في هدم صوامع العزلة، وإلى حدوث تغيرات في نمط التفكير أثناء تبادل الكفاءات لغرض تحقيق مجموعات معينة من أهداف التنمية المستدامة. وأشار المحاوران أيضاً إلى أن اتخاذ إجراءات محددة الهدف، وإن كان في إطار مشروع، قد يجدي نفعاً، وأن ثمة مفاضلة بين التماس التأثيرات وتحقيق الجدوى. ويمثل التفاعل الشخصي والغرض المشترك مكونين مهمين في كسر صوامع العزلة، كما تمثل التحديات المتعلقة باقتصاد التدوير فرصة لاستكشاف الأغراض المشتركة. وتؤدي الندرة النسبية للأموال في البلدان النامية إلى زيادة أهمية تحقيق الاستثمار في الشركات الابتكارية نجاحاً بمعدل أعلى من البلدان المتقدمة إذ تزداد أهمية الشراكات والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي عند ندرة الأموال.

٢٤- ولاحظ أحد الخبراء أن الهياكل القانونية للابتكار الاجتماعي ينبغي أن تسمح بمزيج من النماذج التي تستهدف الربح والتي لا تستهدف الربح. وقال إن عدة بلدان، كألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة، اعترفت بتنظيم المشاريع ذات أغراض معينة بوصفها هيكلاً قانونياً يحقق فوائد معينة. وأشار خبير آخر إلى أن المسائل المتعلقة بضبط التعاريف مهمة من أجل التخفيف من التعقيدات المفرطة في الأطر القانونية. وفي الختام، لاحظ خبير آخر أن تنظيم المشاريع ينبغي أن يكون جزءاً من المناهج الدراسية وأن برامج التدريب، مثل برنامج إمبريتيك Empretec، حققت تأثيرات في هذا الصدد.

٢٥- ورداً على استفسار بشأن ما إذا كانت المساعدة المقدمة إلى المشاريع الناشئة تشمل المشاريع المبتدئة تماماً، عرض أحد المحاورين بالتفصيل تقييمات التأثير التي أجرتها شبكة Impact hub، مشيراً إلى أنه كلما ازداد تجميع المؤشرات يقل الاعتماد عليها والاسترشاد بها في سياق التنمية الأساسية. وأشار إلى ضرورة إجراء تقييمات للتأثير بالشراكة مع أصحاب مصلحة آخرين ومنظمات أخرى، من أجل إيجاد مجتمع مقبل على التعلم يمكن أن ينهض بخطة الابتكار المجتمعي الموجه لتحقيق أغراض معينة.

٢٦- وأبرز أحد الخبراء أن التعليم عامل أساسي في تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل وفي تهيئة ثقافة الابتكار في شركات القطاع العام والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أشار أحد المحاورين إلى أن بعض البلدان قد تحتاج إلى الابتكار الاجتماعي أكثر من بلدان أخرى، وأن السبيل إلى الاستدامة هو نجاح الأعمال التجارية أو الحد من فشل الشركات الابتكارية. وأضاف أن الدعم المقدم لغرض الإسراع يجب أن يكون محدداً بنتائج لا محددات بآطر زمنية، وأن تنظيم الإسراع يجب أن يعالج مسألة نقص المواهب في الشركات الابتكارية، بما في ذلك في

الإدارة والحسابات والتمويل والتخطيط. ويشمل نموذج محتمل الحصول على حصص مقابل التمويل والدعم، بنسبة ١٠٠ في المائة في المراحل المبكرة، وتُعاد الأسهم إلى المؤسسين على أساس النتائج وفقاً للمراحل المتفق عليها. وفي الختام، أشار الخبير إلى أن معدلات نجاح الشركات المعنية بمجالات المشاكل الاجتماعية أعلى من معدلات نجاح الشركات المعنية بمجالات المشاكل التجارية، وإن كان العديد من الشركات في البلدان النامية تسعى إلى الاقتداء بشركات البلدان المتقدمة بدلاً من تناول الاحتياجات المحلية وبواعث القلق، ولذلك تفسر الحاجة إلى التجربة.

٢٧- وأشار محاور آخر إلى وجود مبتكرين نشطين في الشركات القائمة، أو منظمي مشاريع، يحتاجون أيضاً إلى الدعم. وقال إن الحكومات ينبغي أن تتواصل مع مجتمع تنظيم المشاريع وشبكاته، بطرق منها تنظيم مسابقات البرمجة الجماعية ودعم منافسات نهاية الأسبوع للشركات الناشئة، إضافة إلى القيام باستعراضات للإخفاقات من أجل الوقوف على التحديات التي يواجهها منظمو المشاريع المحليون والتوصل إلى حلول مناسبة. ومن الإجراءات التي تتطلب دعماً فعالاً للسياسات العامة، توفير هامش للتجربة للمشاريع المحتملة أو المشاريع الناشئة وقبول فرضية الفشل باعتباره فرصة للتعلم.

٢٨- ورداً على استفسار بشأن تقديم التقارير القطرية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وعلاقة هذه التقارير بالمناقشات الجارية في الجلسة غير الرسمية الراهنة المتعلقة بالابتكار، أشارت الأمانة إلى أن الأونكتاد يقدم مساهمات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بناءً على مداورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الأمانة، في ردها على استفسار بشأن دور الأونكتاد في مجال الابتكار الاجتماعي، أن برنامج العمل مترسخ في خطة عام ٢٠٣٠ وأن البعد الاجتماعي للابتكار يجب، بناءً على ذلك، أن يصبح جزءاً من عمل الأونكتاد المتعلق بالابتكار، ولكنها أشارت إلى أن ذلك لن يغير الهيكل الثلاثي الأركان الذي يقوم عليه عمل الأونكتاد في مجال الابتكار (وهو البحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية، وتحقيق توافق في الآراء).

٢٩- وتناول أحد الخبراء دور البيئة المواتية للابتكار المناصر لأهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية وإلى أن نقل التكنولوجيا مسألة رئيسية بحاجة إلى مزيد من الاهتمام. ولاحظ خبير آخر أنه يوجد في الجمهورية الدومينيكية، كما في بلدان نامية أخرى عديدة، الكثير من الشباب الحاصل على درجات علمية، الذين تمثل النساء ٦٠ في المائة منهم، لديهم مؤهلات لا تناسب سوق العمل، مؤكداً الحاجة إلى سياسات يمكنها التصدي لهذا التحدي.

٣٠- وفي الختام، اتفق المحاورون على أن الغرض المشترك والمشاريع المشتركة عنصران أساسيان في الابتكار الاجتماعي، بوصفهما الأساس لبناء الثقة والتعاون والشراكة. وأشاروا إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب أشكالاً جديدة من الشراكة، حيث أكد أحد المحاورين أهمية الشراكة فيما يتعلق بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى أن من الممكن تهيئة وتطوير وتعزيز الابتكار الاجتماعي وتنظيم المشاريع الاجتماعية.

٤ - سبل المضي قدماً بسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار والمنهجية والتطبيق

٣١- كانت الجلسة غير الرسمية الرابعة عبارة عن نقاش تفاعلي بشأن المسائل التي جرى استطلاعها في الجلسات السابقة. وتقاربت الآراء بشأن المقترحات المحددة التسعة التالية:

(أ) اعتبار خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الإطار الشامل لوضع وتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، على أن يشمل الإطار مكوناً قوياً للمساواة بين الجنسين، والشمولية العامة، ومبدأ الاستدامة البيئية؛

(ب) أن مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك جمع البيانات والمنهجية والتصنيف، يجب تعزيزها وتوثيق صلتها بأهداف التنمية المستدامة وجعلها أكثر تعبيراً عن نتائج الابتكار والتنمية المستدامين والشاملين، وذلك بالتعاون مع جميع شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة؛

(ج) أن ثمة حاجة إلى دعم البلدان والمؤسسات والأطراف الفاعلة المعنية بالابتكار، وذلك في مجال تجربة السياسات والتعلم من السياسات، وأن الأونكتاد يمكنه دعم هذه الإجراءات بإنشاء شبكة من الخبراء وواضعي السياسات المشاركين في وضع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بمن فيهم المشاركون في إجراء استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار السابقة والحالية؛

(د) أنه نظراً إلى الوعي الكبير بأهمية التُّهَج الجديدة للابتكار فيما يتصل بالتغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تحتاج سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وممارستها إلى نطاق أوسع يتجاوز النظر في الصكوك التقليدية وأصحاب المصلحة التقليديين؛

(هـ) أن لأصحاب المصلحة الجدد، كالمجتمع المدني وجماعات النساء والشباب والشعوب الأصلية والمواطنين المعنيين، فضلاً عن مصالح المستهلكين والمصالح البيئية، دوراً في العلم والتكنولوجيا والابتكار فيما يتصل بوضع السياسات المتعلقة بالأهداف وعمليات التنفيذ، وأن الأونكتاد يمكنه وضع منهجياته المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل المشاركة على نحو أفضل في مجتمع أصحاب المصلحة الآخذ في الاتساع؛

(و) أنه نظراً إلى الحاجة إلى تناول أوجه التحسن في توجُّه سياسات وممارسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما يتسق مع متطلبات الاستدامة والشمول، يجب أن يكون عمل الأونكتاد في تحويل منهجيته المتعلقة باستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مناسباً من حيث التوقيت؛

(ز) أنه نظراً إلى الإدراك المتجدد أن الابتكار في سياق خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يكون مدفوعاً بتنظيم المشاريع، ينبغي أن يشجع عمل الأونكتاد المتعلق بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار أوجه التآزر بين هذين المجالين من مجالات السياسة العامة؛

(ح) أن تكون الإدارة الجيدة عاملاً رئيسياً في تشجيع نمو البيئة الصحية المناسبة للابتكار المدفوع بتنظيم المشاريع؛

(ط) أن يكون التعاون بين الوكالات في إطار الأمم المتحدة عاملاً رئيسياً في وضع سياسة متسقة وهادفة للعلم والتكنولوجيا والابتكار وفي بناء القدرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن البيانات والمؤشرات، وأن الأونكتاد يمكنه مواصلة التعاون مع الشركاء في

التنمية في إطار آلية تيسير التكنولوجيا وفريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين المعنيين بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٢- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٢ تموز/ يوليه ٢٠١٨، السيد أو في بيتري (ألمانيا) رئيساً له، والسيدة هيلدا الهنائي نائبة للرئيس - مقرر.

باء- إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٣- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/MEM.4/16). وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب؛
- ٢- إقرار جدول الأعمال؛
- ٣- تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ٤- تقرير الاجتماع.

جيم- نتائج الدورة

٣٤- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٣ تموز/ يوليه ٢٠١٨ على أن يُعَدَّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال- تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية أيضاً، على الإذن لنائبة الرئيس - المقررة بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

الحضور*

- ١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- | | |
|-----------------------------|--------------------------|
| إثيوبيا | الصين |
| أذربيجان | عُمان |
| الأردن | غواتيمالا |
| إسبانيا | غيانا |
| ألمانيا | فرنسا |
| أوغندا | الفلبين |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | كازاخستان |
| البحرين | كوبا |
| البرازيل | الكونغو |
| بوركينافاسو | كينيا |
| توغو | مصر |
| تونس | المغرب |
| جامايكا | ملاوي |
| الجزائر | المملكة العربية السعودية |
| الجمهورية الدومينيكية | موريشيوس |
| جورجيا | النمسا |
| جيبوتي | نيبال |
| زامبيا | نيجيريا |
| سري لانكا | الهند |
| السودان | اليمن |
- ٢- وحضر الدورة ممثلون للدولة التالية العضو في المؤتمر:
دولة فلسطين
- ٣- وكانت ممثلةً في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- ٤- وكان ممثلاً في الدورة جهاز الأمم المتحدة أو هيئته أو برنامجه التالي:
اللجنة الاقتصادية لأوروبا

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/MEM.4/INF.6.

٥- وكانت ممثلةً في الدورة الوكالات المتخصصة أو المنظمات المرتبطة بها التالية:

الاتحاد الدولي للاتصالات

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٦- وكانت ممثلةً في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

رابطة أفريقيا ٢١

مهندسو العالم

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي